قراءة لتداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة

مصطفى البرغوثي*

ملخص: يتناول هذا البحث قراءة لتفاعلات العدوان الإسرائيلي وتداعياته على غزة بعد 7 أكتوبر 2023، ويذكر أن الاحتلال الإسرائيلي سعى إلى نزع إنسانية الشعب الفلسطيني في ظل عدوان شمل الحصار والقتل والتجويع. وترى الورقة أن ما حدث في 7 أكتوبر لم يأتِ من فراغ، بل من خلفية التطهير العرقي خلال 75 عامًا، واحتلال عمره 56 عامًا، ومنظومة أبارتهايد، وتمييز عنصري، ولم يكن رد الفعل الإسرائيلي وليد الحدث، بل كان تنفيذًا لمخطّط مسبق.

الكلمات المفتاحية: العدوان الإسرائيلي، غزة، التطهير العرقي، الشعب الفلسطيني.

*الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية.

A Reading of the Dynamics of the Israeli Aggression on Gaza

MUSTAFA BARGHOUTI*

ABSTRACT: *The current paper examines the interactions and repercussions of the Israeli aggression against Gaza after October 7, 2023, and indicates that the Israeli occupation sought to dehumanize the Palestinian people under an aggression that included siege, killing, and starvation. The paper believes that what happened on October 7 did not come out of nowhere, but rather from the background of 75 years of ethnic cleansing, a 56-year-old occupation, and a system of apartheid and racial discrimination. The Israeli reaction was not the result of the event, but rather was the implementation of a prior plan.*

Keywords: *Israeli aggression, Gaza, ethnic cleansing, the Palestinian people.*

* Palestinian National Initiative General Secretary,

رؤية تركية
2024-(1/13)
9 - 20

DOI:10.36360/1560-013-001-002

محاولة نزع إنسانية الشعب الفلسطيني

تتركز سياسة حكومة الاحتلال الإسرئيلي في قطاع غزة ضمن 4 عمليات خطيرة يمارسها جيش الاحتلال في قطاع غزة؛ هي: محاولة نزع إنسانية الشعب الفلسطيني وشيطنته، «وهو عمل تتشارك فيه (إسرائيل) وأطراف دولية أخرى»، والحصار بشكل «رهيب وقاتل وإجرامي» على غزة، بموازاة القصف الهمجي، إضافة إلى لجوء الاحتلال إلى قطع المياه والكهرباء والطعام عن السكان، رغم أنه من المؤكد أن أطفالاً سيموتون بسبب انقطاع الكهرباء، وكذلك مرضى الكلى بسبب افتقادهم للعلاج.

ولا تزال دولة الاحتلال الإسرائيلي تحاول الوصول إلى إكمال خطتها المتعلقة بالتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وهي خطة تهدف إلى تكرار نكبة 1948، وهذا التطهير العرقي يُنفَّذ اليوم في غزة، وغدًا سيكون ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وهو ما قصده نتنياهو بقوله: «سأغير خريطة الشرق الأوسط لخمسين سنة قادمة»، ولا يخفي الإسرائيليون ذلك، بل يدّعون علنًا للتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني بأكمله، ويستندون في ذلك إلى دعم الولايات المتحدة الأميركية التي تُعَدّ شريكًا مع «إسرائيل» في الدعوة إلى التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، ولذلك على دول العالم أن تتحمل مسؤوليتها إزاء ما تخطط له «إسرائيل» ضد الفلسطينيين، وإزاء العقاب الجماعي الذي تمارسه ضدّهم.

قامت حكومة الاحتلال بقصف مستشفى المعمداني في «مجزرة ومذبحة وحشية» ارتكبتها «إسرائيل» ضد سكان آمنين في قطاع غزة، وقد بلغ عدد الذين استشهدوا في هذا القصف ضعف من قامت «إسرائيل» بذبحهم في مجزرة دير ياسين التي كانت أحد الأسباب في التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، وفي هذا السياق كما فعل جيش الاحتلال الإسرائيلي وحكومته بنشر راويات كاذبة بعد 7 أكتوبر، فإنهم استمروا في الكذب مرارًا، وبتغيير روايتهم باستمرار، كما حدث في حالة مراسلة الجزيرة شيرين أبو عاقلة التي اغتيلت برصاص الاحتلال يوم 11 مايو/ أيار 2022، في أثناء تغطيتها الهجوم الإسرائيلي على جنين، إذ غيّروا روايتهم 4 مرات، وواصلوا إنكار جريمتهم، وقد استغرق التحقيق الإسرائيلي في جريمة اغتيال شيرين أسابيع طويلة، في حين أنهم توصلوا في جريمة قصف مستشفى المعمداني إلى استنتاجاتهم الكاذبة في غضون 5 ساعات فقط. في أول ردّ فعل لهم اعترف الإسرائيليون بقصف مستشفى المعمداني بحجة أن مقاتلين من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كانوا يختبئون بداخله، ثم اضطروا لتغيير روايتهم باتهام حركة الجهاد الإسلامي بقصف المستشفى بصاروخ.

مخطط التهجير

إن مخطط التهجير واضح لا لبس فيه، وقد تحدّث عنه بنيامين نتنياهو عندما وصف الأمر بأنه حرب استقلال ثانية للإسرائيليين، وهو مصطلح يعني النكبة الثانية للفلسطينيين. وإلى جانب ذلك، كانت هناك وثيقة إسرائيلية سُرِّبت مؤخرًا تحدّد 3 سيناريوهات مستقبلية لغزة، لكنها تفضل واحدًا منها، هو التهجير إلى مصر. إن التهجير ليس هدفًا إسرائيليًّا فحسب، لكنه هدف أميركي أيضًا؛ لأن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن حاول الحصول على موافقة عربية لهذا المخطط خلال جولته الأخيرة، لكنه قوبل برفض كبير.

وبالنظر إلى ما هو حاصل على الأرض، فإن على العرب «مواصلة الرفض والبدء في استخدام ما لديهم من أوراق يمكنهم من خلالها قلب الأوضاع على الأرض، وذلك من خلال التهديد بوقف إمدادات الطاقة كافة إلى الغرب ما لم توقف (إسرائيل) مخططها وحربها على غزّة». ويكمن الخطر في أن نجاح مخطط تهجير الغزيين إلى مصر سيتبعه تهجير سكان الضفة الغربية إلى الأردن، ومن هنا، فإن على الدول العربية الانتقال من مرحلة الرفض إلى مرحلة الفعل من خلال إدخال المساعدات إلى قطاع غزة رغمًا عن «إسرائيل».

وبسبب إخفاق المشروع الأوّل نتيجة صمود الفلسطينيين ورفض الدول العربية، فإنّ الاحتلال استبدل به تهجير سكان الشمال إلى الجنوب، عبر تدمير كل مقوّمات الحياة في الشمال. قامت «إسرائيل» بتدمير مقومات الحياة في شمال غزة بشكل وحشي، وبطريقة نازية غير مسبوقة، يؤكد ذلك انفجار أكثر المشاعر همجية لدى الإسرائيليين الذين يريدون إبادة كل ما هو فلسطيني فعليًّا؛ والدليل على ذلك أنهم يمارسون تدميرًا وعنفًا كبيرين في الضفة الغربية المحتلة.

وبخصوص طريقة إدخال المساعدات من دون موافقة «إسرائيل» لا بد من تكوين قافلة عربية تضم مؤسسات دولية من تلك المتكدسة عند المعبر من أجل دخول القطاع بشكل جماعي، ولتفعل تل أبيب ما تريده، حتى لو قامت بقصف القافلة. كما أنه لا بد من تحرّك عربي لفرض عقوبات على «إسرائيل»، مع التأكيد أن العرب يمكنهم تغيير المعادلة لو أنهم غادروا مرحلة الكلام إلى مرحلة الفعل.[1]

وبهذا الصدد تحديدًا، وبخصوص موقف الدول العربية والإسلامية التي اجتمعت في الرياض بتاريخ 11/ 11/ 2023 ، فإن عليها الاجتماع مرة أخرى للنظر فيما حدث بعد القمة الأولى؛ «لأنها لم تتحرك خطوة واحدة لكسر الحصار، تنفيذًا لمقررات اجتماع الرياض».

إنّ القمة العربية الإسلامية المشتركة أخفقت بشكل واضح؛ لأن ما خلصت إليه من قرارات لم يتجاوز الحديث الإنشائي، وأنه كان من الأجدى بها الاتفاق على إرسال قافلة ممثلة لجميع الدول المشاركة وتحدّي «إسرائيل» عبر إدخالها من معبر رفح. كما أن رسالة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التي وجهها بعد القمة للزعماء العرب بـ«أن يصمتوا إذا كانوا يريدون حماية مصالحهم»، هي وقاحة تظهر عجزًا أمام إخفاقه في قهر الشعب الفلسطيني.

الوحدة أوّلاً

على المستوى الوطني تُعَدّ كل التحركات «ناقصة» ما لم تقم السلطة بتوحيد البيت الفلسطيني لمواجهة «المؤامرة الكبيرة» التي تُحاك ضدّ الفلسطينيين وقضيتهم. كما أن أخطر مواجهة حاليًّا هو التصدي لمحاولات شيطنة الفلسطينيين، وعدم السماح لـ«إسرائيل» بتشتيتهم، حيث إن «الحرب ليست على حماس وحدها". وفي هذا السياق ثَمّة تساؤل كبير عن سبب عدم دعوة القيادة إلى اجتماعات للأمناء العامين للفصائل أو اجتماعات على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية، لتوحيد الموقف الفلسطيني ووضع إستراتيجية مواجهة سياسيًّا وشعبيًّا. وللأسف هناك غياب كبير للقيادة الفلسطينية، وهذا يجعلها ضعيفة أمام الضغوط الدولية والإقليمية التي تُمارَس عليها لمزيد من التنازلات.[2]

ومن هنا لا بدّ من استمرار النداءات التي تقول: إن على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الدعوة إلى اجتماع فوري لجميع القوى الفلسطينية، وتشكيل قيادة وطنية موحّدة لمواجهة الحرب الإسرائيلية على غزة بدعم أميركي وغربي. ومن واجب السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير الرسمية، «إغلاق الباب بحزم أمام محاولة «إسرائيل» والولايات المتحدة تنفيذ مبدأ الاستعمار الدائم: «فرِّق تَسُد"، وكذلك أمام «هدف الاحتلال تنفيذ تطهير عرقي كامل لقطاع غزة، وتدميره، ثم ضمه إلى «إسرائيل»، ثم الانتقال إلى تنفيذ تطهير عرقي، ونكبة جديدة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وهي عملية بدأها الإرهابيون المستوطنون».

وفي هذا السياق لا بدّ أن يُواجَه الاحتلال بصفّ فلسطيني موحّد وصلب ضدّ مؤامراته، ومحاولاته الاستفراد بالفلسطينيين قوة تلو أخرى، ومنطقة تلو أخرى، ومثلما هبت غزة لنصرة الضفة الغربية والقدس، فإن من الواجب على قوى الشعب الفلسطيني ومكوناته كافة أن تهبّ وتنهض لحماية غزة وأهلها».[3]

الشارع الأوروبي والعربي

فشل قادة «إسرائيل» في الحروب السابقة بتحقيق الأهداف وإخفاقهم المتكرر لعدم فهمهم إرادة الشعب الفلسطيني المصمم على الحياة

إن تغيير مواقف الدول الداعمة لـ «إسرائيل» وارد في حال استمرت الشعوب في حراكها الضاغط على حكوماتها، ويُشار في هذا السياق إلى ما يُعَدّ إجبارًا من الشعب الفرنسي لرئيسهم إيمانويل ماكرون، على تغيير موقفه بشأن الوضع في غزة، واضطرار رئيس الوزراء البريطاني لـ«طرد» وزيرة الداخلية التي انتقدت سماح الشرطة للمظاهرات الداعمة لفلسطين.[4]

أسقطت غزّة رئيسَي الوزراء أرييل شارون وإيهود أولمرت، ووزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني، وسقط بعضهم لإخفاقه، وسقط غيرهم لأنه أصبح مردوعًا، ونتنياهو على الطريق نفسه.

ويمكن القول: إنّ غزة عقدة مزمنة ومعضلة كبيرة لـ«إسرائيل»، بعدما شنت الأخيرة حروبًا عليها أعوام 2006 و2008 و2012 و2014 و2021 و2023، وإن مقاومة الشعب الفلسطيني في غزة والضفة والقدس المحتلة وإصراره على نيل الحرية هما العقدة الكبرى لتل أبيب.

إن قادة «إسرائيل» لم ينجحوا في الحروب السابقة بتحقيق الأهداف، وإخفاقهم يتكرر؛ لأنهم لم يفهموا إرادة الشعب الفلسطيني المصمم على الحياة، وإرادة المقاتل الذي يفضّل التضحية على الاستسلام. وهم لم يتمكّنوا من اقتلاع المقاومة، وأخفقوا في بسط سيطرتهم سابقًا، وعجزوا الآن عن استعادة الأسرى بالقوة، أخفقوا في مخطط التطهير العرقي؛ بسبب صمود الفلسطينيين.

إن «إسرائيل» حاليًّا بحالة ارتباك وإخفاق في ظل خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، ونزوح مئات آلاف الإسرائيليين من جبهتي الجنوب والشمال، علاوة على التحول العالمي الذي وضع تل أبيب وواشنطن في حالة عزلة.[5]

الدعم الامريكي غير المسبوق

إن «إسرائيل» تواجه مشكلة أن الفلسطينيين لم يهادنوا، ولم يتنازلوا عن أرضهم، ومن ثَمّ لم يعد أمامهم إلا القضاء على كل ما هو فلسطيني تمامًا؛ لإقامة دولتهم اليهودية المأمولة.

ومن هذا المنطلق، فإن ما تقوم به «إسرائيل» حاليًّا ليس للرد على هزيمة السابع من أكتوبر/ تشرين الأول فقط، بل لتطهير الفلسطينيين عرقيًّا.

إلى جانب ذلك، فإن الولايات المتحدة تعتمد على «إسرائيل» في أمور كثيرة تتعلق بحماية مصالحها وتأمينها في المنطقة كما يقول مكّي، مضيفًا «بالتالي فإن الدعم الأميركي ليس فقط للقضاء على حماس، وإنما لإعادة الصورة الأسطورية التي انهارت».

"إسرائيل" فقدت الحصانة أمام القانون الدولي

لا بدّ من الإشارة إلى أهمية قرار محكمة العدل الدولية، إذ إن دولة الاحتلال الإسرائيلي فقدت -أول مرة- ما امتلكته طوال 75 عامًا، وهو الحصانة أمام القانون الدولي، التي منحتها إياها الولايات المتحدة الأميركية ودول غربية أخرى.

كما أن المحكمة عرّت الجرائم الإسرائيلية، فضلاً عن أن القرارات التي أصدرتها تقر صراحة بأن«إسرائيل» ارتكبتها بحق الفلسطينيين، حيث طالبتها بالامتناع عن ارتكاب ما يؤدي إلى الإبادة الجماعية، وأن تمنع التحريض عليها، وأن توصل المساعدات إلى سكان قطاع غزة. ولذلك جرى وضع "إسرائيل" أمام مقصلة المحكمة باستمرار، وهذا سيفتح الطريق لتحقيق أمور أكثر. بالإضافة إلى ما سبق هناك ملف آخر، هو الذهاب إلى مجلس الأمن، وهنا تكمن أهمية القرار الجزائري بالذهاب إلى مجلس الأمن الدولي؛ لأن تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية لن يكون إلّا بإصدار قرار من المجلس يلزم "إسرائيل" بوقف طلاق النار وبشكل فوري.[6]

ولا يبدو الرئيس الأميركي جو بايدن عازمًا فعلاً على المضي قدما نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة كما صرح مؤخرًا، وإنما يحاول تحقيق أهداف انتخابية داخلية، وجرّ مزيد من الدول العربية نحو التطبيع مع «إسرائيل» من دون وقف الجرائم التي ترتكبها في غزة.

إن تصريحات بايدن عن دولة فلسطينية ذات أنماط لم تُحدَّد طبيعتها، لا يعدو كونه بيع أوهام للفلسطينيين والعرب والعالم كله، وبالنظر إلى تاريخ نتنياهو السياسي القائم بالأساس على الحيلولة دون إقامة أي دولة فلسطينية مستقلة، وتصريحاته الأخيرة التي قال فيها: إن «إسرائيل» لن تتخلى عن كل ما هو غرب نهر الأردن (الضفّة الغربية)، وحديثه السابق عن أنه أفضل رئيس وزراء يمكنه منع قيام دولة فلسطينية، فإن حديث بايدن «يصبح مجرد نفاق سياسي لا يجب التعامل معه فلسطينيًّا ولا عربيًّا».

إلى جانب ذلك، فإن بايدن لم يحدّد ما نمط الدولة التي يتحدث عنها، التي قد تكون مجرد معسكرات بلا سيادة ولا حدود، تحت احتلال يمارس الفصل العنصري ضدّها.

والأهم من كل هذا، هو أن بايدن «لم يتحدث عن وقف الحرب، ولا وقف الاستيطان، ولا إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهذا يعني أنه يحاول إرضاء بعض الناخبين الغاضبين منه، وتوفير ورقة توت للدول العربية المطبّعة مع «إسرائيل» أو التي تريد التطبيع معها».

إن تصريحات بايدن عن الدولة الفلسطينية أو اليوم التالي للحرب، إلى جانب دوافعه الانتخابية- «محاولة لصرف أنظار العالم عن الجريمة التي ترتكبها (إسرائيل) بحق المدنيين في غزّة». ويستند فيما سبق إلى أن كل المنظومة الصهيونية بما فيها عضو مجلس الحرب بيني غانتس وزعيم المعارضة يائير لبيد- ترفض فكرة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، كما أن جوهر التحرك الإسرائيلي خلال العقد الأخير هو أنها دولة فاشية لن تقبل حلولاً وسطًا، ولا دولة فلسطينية.

ويمكن رؤية هذا التوجه في سيطرة المستوطنين على 60 ٪ من المنطقة «ج» بالضفة الغربية، وهم يمارسون فيها «تطهيرًا» عرقيًّا حاليًّا، رغم أنها جزء من اتفاقية أوسلو.

ولأن «إسرائيل» تعوّق إدخال المساعدات إلى الفلسطينيين برًّا وجوًّا وبحرًا وبكل الوسائل، فإن الحل يكمن في قافلة إنسانية تتحدى الاحتلال في كسر الحصار، والسؤال: هل تجرؤ «إسرائيل» على قصف قافلة تحمل أعلام 57 دولة عربية وإسلامية، ومعها دول أخرى مثل البرازيل وغيرها؟

أمّا الحلّ الثاني فهو أن يفرض العالم عقوبات على «إسرائيل» التي لن تتراجع ما لم تدفع الثمن من خلال فرض عقوبات دولية عليها، فمثلاً كولومبيا منعت استيراد السلاح من «إسرائيل»، وهذا سيسبب للاحتلال خسائر كبيرة.

وبالإضافة إلى خيار العقوبات، فإنه من الأهمية بمكان ممارسة الضغط على محكمة العدل الدولية لتصدر قرارًا بوقف العدوان والجريمة الكبرى التي تُرتكَب بحقّ الشعب الفلسطيني، كما أنّ الأمر لا يحتاج إلى ممرّ بحري ولو أرادت «إسرائيل» أن تتعاون، فالأردن مستعدّ لفتح خطّ برّيّ يمرّ من معبر بيت حانون (إيريز)، وليس بالضرورة الذهاب عبر رفح لإدخال المساعدات.

النظام السياسي الفلسطيني: الأزمة والحلّ

لا بدّ من الإقرار بأن النظام السياسي الفلسطيني يعاني أزمة عميقة، ومعركة غزّة أثبتت أن المنظومة الرسمية عاجزة عن مواجهة التحدّيات الخطيرة التي يمثلها العدوان الصهيوني. وتعود هذه الأزمة إلى عدة أسباب:

- إخفاق البرنامج أو المشروع السياسيّ لقيادة منظمة التحرير؛ أي مشروع أوسلو.
- استمرار الانقسام الداخلي وتعطيل جهود المصالحة.
- انعدام الديمقراطية الداخلية في مؤسّسات منظمة التحرير والسلطة الوطنية.
- الإخفاق في بلورة آليات للشراكة الديمقراطية؛ سواء على مستوى قيادة النضال الوطني، أم إدارة العملية السياسية، أم إدارة السلطة، أم إصلاح منظمة التحرير. إذ صار الجمهور الفلسطيني، في الداخل والخارج، متقدّمًا على القيادة الرسمية، والنضال الفعلي على الأرض، متقدّمًا بوحدته على الانقسام القائم بين الفصائل. ونشأت فجوة واسعة وعميقة بين القيادة الرسمية لمنظمة التحرير (ومعظم الفصائل المنضوية فيها) والجمهور، وخصوصًا الأجيال الشابة التي تشعر بالتهميش والإقصاء، في وقت تتعاظم فيه المؤامرات؛ لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني والالتفاف عليها.[7]

ويتطلّب حلّ هذه المعضلة حماية حقّ الشعب الفلسطيني في تمثيل نفسه، وتوحيد مكونات الشعب في حركته النضالية، والحفاظ على وحدة الأرض والوطن الفلسطيني، ولا يمكن المزج بين الأمرين إلا بتشكيل قيادة وطنية موحّدة تضم جميع القوى والطاقات النضالية في إطار منظمة التحرير على أساس ما يأتي:

– برنامج وطني كفاحي مقاوم للمشروع الصهيوني برمّته غير متكيّف معه.

– بناء منظومة ديمقراطية داخلية على أساس الشراكة الديمقراطية، ورفض التفرد والهيمنة.

– إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية تشمل الفلسطينيين في الداخل والخارج.

– انتزاع زمام المبادرة في العمل لتطبيق هذه الأهداف، وبناء قوة ضغط شعبية لتحقيقها.

– وأخيرًا، إعادة بناء العلاقات الفلسطينية مع قوى التحرّر والتقدّم العربية والعالمية، بالاستناد إلى ما أثمرته الثورة العالمية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني والرافضة للعدوان على قطاع غزّة، وبالاستناد كذلك إلى تاريخ عريق من علاقات الثورة الفلسطينية معها.

من نتائج المعركة

أفرزت تداعيات العدوان الإسرائيلي نتائج عديدة، منها:

1. إن التهجير والتطهير العرقي سياسة رسمية لـ«إسرائيل» في إطار استمرارها في مشروع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي أُنشِئت على أساسه، وبصفته نتيجة له منذ 1948، وهي تواصل تنفيذه اليوم عبر الاستيطان وتوسيع الاحتلال الكامل ليشمل قطاع غزّة.[8]

2. إنّ «إسرائيل» ترفض أي حلّ وسط مع الفلسطينيين، ولا تقبل بما يسمّى «حلّ الدولتين»، وتعدّ كل فلسطين التاريخية أرضًا لليهود، وحق تقرير المصير فيها محصور باليهود فقط.

3. إنّ «عملية السلام» واتفاقية أوسلو كانتا من وجهة النظر الإسرائيلية وسيلة لكسب الوقت؛ لاستكمال مشروع الاستيطان والتهويد للضفة الغربية.

4. إنْ نجح الاحتلال في تنفيذ التطهير العرقي الكامل لقطاع غزّة، فسوف ينتقل لتنفيذه في الضفة الغربية، وسيحاول افتعال مواجهاتٍ واسعة مع الفلسطينيين لتسويغ ذلك.

5. لم يأتِ ما حدث في 7 أكتوبر من فراغ، بل من خلفية التطهير العرقي خلال 75

عامًا، واحتلال عمره 56 عامًا، ومنظومة أبارتهايد، وتمييز عنصري، ولم يكن رد الفعل الإسرائيلي وليد الحدث، بل كان تنفيذًا لمخطّط مسبق.

6. أعاد ما جرى خلال الأشهر الماضية شحن أجيال فلسطينية بكاملها بالوعي السياسي والروح النضالية الكفاحية، وشحن جيلًا عالميًّا كاملًا من الشباب بالوعي بالقضية الفلسطينية، والانضواء في حركات التضامن معها بصورة لا مثيل لها منذ حركة التضامن مع شعب جنوب إفريقيا ضد نظام الأبارتهايد، وشمل ذلك جيلًا كاملًا من الشباب الأميركي وجزءًا من اليهود الأمريكيين.

7. البنيان السياسي الفلسطيني بحاجة إلى إصلاح جذري وشامل، بعد أن فقدت السلطة الفلسطينية المهيمنة على منظمة التحرير التأييد الجماهيري؛ لسلبيّتها وتقصيرها خلال العدوان على قطاع غزّة، ويمثل ضعفها خطرًا على مستقبل القضية الفلسطينية؛ لهشاشة قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية، ومحاولات أطراف خارجية بقيادة الولايات المتحدة لفرض الإملاءات عليها في ما تُسمَّى ترتيبات اليوم الثاني في غزّة. وذلك كله يؤكّد ضرورة الوحدة لرفض الوصاية الخارجية على الشعب الفلسطيني، أو مصادرة حقّه في تمثيل نفسه، أو المسّ بحقّه وحده في اختيار قياداته عبر الانتخابات الديمقراطية الحرّة.

8. إخفاق التطبيع الإسرائيلي العربي في تهميش القضية الفلسطينية وتصفيتها.

الهوامش والمراجع:

1. محللون: سكان غزة يواجهون مخططًا إسرائيليًا خطيرًا وتواطؤًا عربيًا | أخبار | الجزيرة نت (aljazeera.net)
2. أين السلطة الفلسطينية من العدوان الإسرائيلي على غزة؟ | سياسة | الجزيرة نت (aljazeera.net)
3. "المبادرة الوطنية" تطالب منظمة التحرير بتشكيل قيادة موحدة | أخبار | الجزيرة نت (aljazeera.net)
4. محللون: القمة العربية الإسلامية فشلت في استثمار الضغوط المتزايدة على «إسرائيل» | أخبار سياسة | الجزيرة نت (aljazeera.net)
5. مصطفى البرغوثي: غزة أسقطت كل شخصية سياسية إسرائيلية ونتنياهو بالطريق | أخبار | الجزيرة نت (aljazeera.net)
6. خبراء قانون ومحللون: «إسرائيل» فقدت الحصانة أمام القانون الدولي | أخبار | الجزيرة نت (aljazeera.net)

7. المشروع الوطني الفلسطيني بعد العدوان، العربي الجديد، 20 فبراير 2024، https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86

8. نتائج ودروس أولى من معركة غزّة، العربي الجديد، 17 ديسمبر 2023، https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D9%88%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%BA-%D8%B2%D9%91%D8%A9

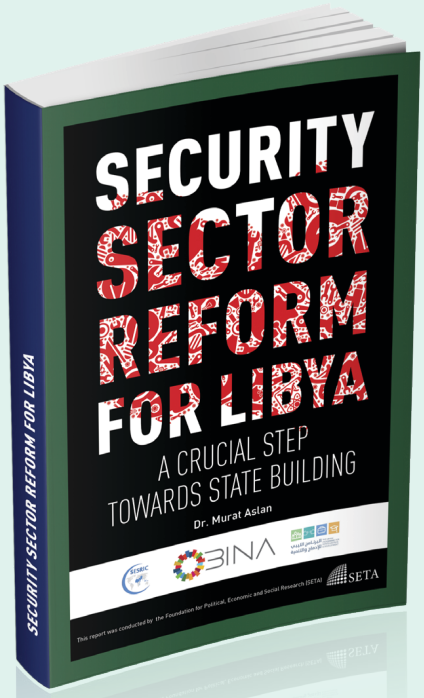

Security Sector Reform For Libya | A Crucial Step Towards State Building

October 2020 | Dr. Murat Aslan

The slogan and aim of the research are to determine the basics of the security sector reform to have an inclusive and capable security architecture for a united Libya under civilian and democratic control.

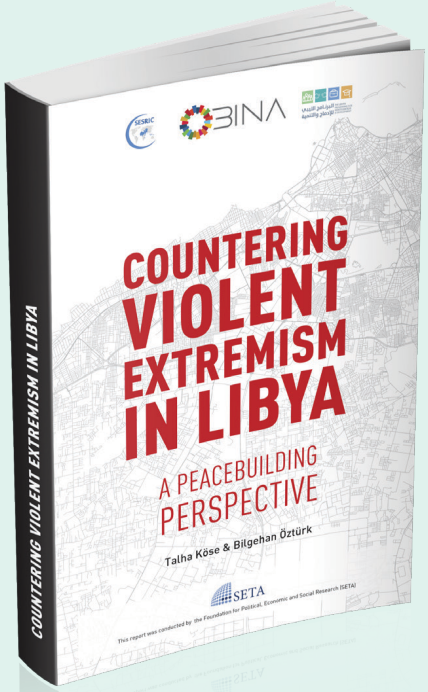

Countering Violent Extremism in Libya | A Peacebuilding Perspective

October 2020 | Talha Köse & Bilgehan Öztürk

The purpose of this report is to offer policy guidelines that may have a practical impact in the field of Countering Violent Extremism (CVE) specifically in the Libyan context.